الأمم المتحدة

S/2016/610*

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يُشرِّفني أن أُحيل إليكم طيه مذكرة تَدحضُ ما جاء في الرسالة المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2016/457)، وتُفنِّد بعض عناصر البيانات التي أدلت بها بعثة الاتحاد الروسي خلال جلستيْ مجلس الأمن المعقودتيْن في ٤ أيار/مايو و في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. هاليت شفيق
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ لأسباب فنية.

180716 180716 16-12029 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرّخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن ادعاءات الاتحاد الروسي المتعلقة بجهود الشراء التي يقوم بها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

تستند الادعاءات الواردة في الرسالة المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجّهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2016/457) إلى استخدام عناصر منتقاة وردت في التقرير الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٦ عن منظمة بحوث التسلّح أثناء التراعات بشأن بعض المواد التي قيل إنّ داعش يسعى إلى الحصول عليها لإنتاج الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

أولاً وقبل كلّ شيء، التقرير الذي أعدته منظمةُ بحوث التسلح أثناء التراعات لا يمكن اعتباره ثمرةَ تحقيقات مشروعة أو موثوقة، وذلك لأسباب عديدة من بينها وجود أحد التنظيمات الإرهابية، أي وحدات الحماية الشعبية الكردية/حزب الاتحاد الديمقراطي، من بين المصادر التي اعتمدت عليها المنظمة.

ثانيا، التقريرُ لا يتناول تركيا بمفردها، بل يتطرق إلى أسماء ٥١ شركة من ٢٠ بلدا، بما في ذلك الاتحاد الروسي. لذلك، ليس من الغريب أن يتعمّد الاتحاد الروسي، في رسالته، تجاهل هذه الحقيقة خدمةً لمصلحته.

ثالثا، رغم أن التقريرُ يذكر تركيا في جملة البلدان التي تصدر عنها تلك المواد فإنه لا يوجّه أصبع الاتهام إليها ولا إلى غيرها من البلدان في هذا الشأن، حيث يشير إلى أنه ليس ثمة ما يدل على أن البلدان والشركات المذكورة في التقرير ضالعة في أي نقل مباشر للمواد إلى داعش، كما لا يشير إلى أن منظمة بحوث التسلح أثناء التراعات تلمح إلى ذلك في أي جانب من الجوانب.

ويُبيّن التقرير بوضوح أنّ المواد المعنية، التي تخضع كلها لأحكام القانون من حيث تداولها التجاري، يتم تسريبها لاحقا إلى مستعملين آخرين. ثم يذكر أنّ قرب تركيا من منطقة التراع، وكذا كثرة استخدام هذه المواد في قطاعي التعدين والزراعة الكبيرين لديها، هما السببان الرئيسيان اللذان جعلاها واحدة من بلدان التّزويد بتلك المواد.

والمواد التي ذُكر اسم تركيا بشأنها هي مواد الطلاء والمواد الكيميائية التجارية وأسلاك النحاس وأسلاك التفجير المستخدمة في قطاعي التعدين والبناء. وهي كلُّها مواد تُستعمل في أنشطة اقتصادية متنوّعة. وأورد التقرير ذكر مواد أخرى من مصادر أخرى،

كالهواتف المحمولة والترنزستورات وكابلات الاتصالات، التي هي مواد متداولة جميعها بحرية في التجارة ولا يُستثنى منها إلا أسلاك التفجير التي لا تسمح تركيا بتصديرها لا إلى العراق ولا إلى سورية بسبب الأوضاع السائدة في هذين البلديْن. وقد تأكّدت منظمة بحوث التسلّح أثناء التراعات من هذا الأمر لدى شركات تُركية أجرت معها اتصالات مباشرة على ما يبدو، ثم أوردت ذلك في تقريرها. وتجدر الإشارة إلى أنّ تركيا قد اتخذت خطوات إضافية لمعالجة مخاطر تسريب المواد والكيمياويات التجارية، كنترات الأمونيوم ونترات البوتاسيوم وأسلاك التفجير، وذلك بوسائل منها حظر تصدير هذه المواد إلى سورية.

ولئن كان مُعظم المواد المذكورة في الرسالة الموجّهة من الاتحاد الروسي يمكن الحصول عليها من مصادر مُتعدِّدة، فإنّ الشيء نفسه لا يمكن أن يُقال عن بعض الأسلحة التي يستخدمها داعش في استهداف المدن التركية الواقعة على الحدود مع سورية. لذا، من الأهمية بمكان أن يتم التّحقيق في مصدر هذه الأسلحة وهذه الأعتدة.

والاستنتاج الذي يمكن الخروج به بسهولة مما سبق هو أنّ الاتحاد الروسي يحاول مرّة أخرى أن يصرف الانتباه عن الآثار السلبية الناجمة عن عملياته في سورية، التي يستخدمها في تنفيذ خطته السياسية في المنطقة بذريعة مكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، يحاول الاتحاد الروسي غالبا أن يستغلّ جلسات مجلس الأمن العلنية، التي لا تستطيع الدول من غير أعضاء المجلس حُضورها، في التّصريح بادعاءاته ضدّ تركيا، وقد جاءت آخر هذه المحاولات في الجلستيْن المعقودتين بتاريخ ٤ أيار/مايو و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ونحن نُفنّد جملةً وتفصيلاً الادّعاءات التي أوردها الاتحاد الروسي في تيْنك الجلستيْن.